

خلاف النحاة حول جواز المحال عند ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في شرح الجمل (دراسة تحليلية)

The Grammarians' Disagreement about The Permissibility of The Subject According to Ibn Asfour (d. 669 AH) in Sharh al-Jamal (An Analytical Study)

م. د. هدى كريم هادي صالح*

Dr. Huda Karim Hadi Saleh*

الملخص:

ألزم العرب أنفسهم بقواعد وأقيسة متوارثة وضعت لصقل الكلام وتوازن دلالاته، فكانت بمثابة عادات وتقاليد لغوية يفسد لأجلها ويبطل رأي من خرج عنها، ويعدّ محالاً في عرف العربية غير جائز وممنوع باتفاق واجتماع تارة، وباختلاف وتخاصم في أخرى.

فإن كانت المدرسة واحدة فالمسامح تنوعت والأذواق العلمية اختلفت، جمعتهم لغة ليست ككل اللغات كرمها الله وحفظها فحصرها صعب والإلمام فيها محال، نتج عن ذلك الاختلاف الأصل والصحيح والشائع، يقابله فرع وغلط وقليل وأحياناً شاذ ونادر خارج عن الأطر وما سمع عن العرب فمالته فئة تتاصر الكثرة الشائعة الموافقة للقواعد وفق الزمان والمكان، وأخرى تتاصر كل حرف سمع عن العرب ونسب لهم، فظهر على إثر ذلك محال لا يمكن تجاوزه يقابله جواز استدل به بالمسموع عن القرآن والحديث و بما قالته العرب في الشعر والنثر.

الكلمات المفتاحية: خلاف، النحاة، جواز، المحال، ابن عصفور، شرح، الجمل.

* كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية - العراق.

Email: drhudakareem4@uomustansiriyah.edu.iq

* College of Basic Education/Al-Mustansiriya University - Iraq.

Abstract:

The Arabs bound themselves to inherited rules and measurements that were designed to refine speech and balance its meaning. They were like linguistic customs and traditions due to which the opinion of those who departed from them was corrupted and invalidated. It was considered impossible in Arabic custom, impermissible and forbidden by agreement and agreement at times, and by disagreement and disagreement at others.

The school was the same, the hearings were diverse, and the scholarly tastes differed. They were united by a language that was not like all languages, may God honor and preserve it. It is difficult to limit it, and knowledge of it is impossible. This resulted in the difference between the original, the correct, and the common, contrasted with a branch, an error, a few, and sometimes anomalous and rare, out of the norm and unheard of from the Arabs, so a group tended to support the common abundance that agreed with the rules. According to time and place, and others that support every letter heard about the Arabs and attributed to them, and as a result of this an impossible impossibility appeared, corresponding to the permissibility of it being used as evidence from what was heard from the Qur'an and the Hadith and from what the Arabs said in poetry and prose.

Keywords: disagreement, grammarians, permissibility, impossible, Ibn Asfour, explanation, sentences.

المقدمة :

إنّ البحث في الضوابط النحوية في مؤلف ما وعالم كابتن عصفور يعد بمثابة بحث عن فكر ومنهج ومذهب اتبعه هذا العالم وموازنته مع غيره ممن سبقه من العلماء، والوقوف على الأصول النحوية وضوابطها عند العرب.

فقد عرف عن العرب بأنهم الأبرع في البيان وهي من نعم الله خلق الإنسان وعلمه البيان واكتسب فنون الكلام في زمنٍ ناءٍ عن الحضارة في كبد صحراء ظماء لا ترتوي إلّا بما فطرها خالقها عليه من ألوان الفصاحة وضروب البلاغة، إلى أن سمت السنة أبنائها إلى منزلة التكريم إذ اصطفى الله لغتهم وعاءً لكتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^(١).

ولأجل البحث والتتقيب في مزايا هذا الأمر وسمت بحثي بـ(خلاف النحاة حول جواز المحال عند ابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) في شرح الجمل (دراسة تحليلية)، لأقف على النتاج النحوي لابن عصفور في مؤلفه شرح الجمل، فجاء بحثي مقسمًا على ثلاثة مباحث، قسمت المباحث فيه على مطالب متنوعة تحدثت فيها

عن مفهوم المحال النحوي عند العرب والفئات التي تخالفت في شرح جمل الزجاجي لأجل تجويز المحال، والمسببات التي أدت إلى جواز المحال عند النحاة وما هو حكم ابن عصفور على من جوّز المحال، توصلت خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج أهمها تنفيذ الرأي القائل أنّ القرآن الكريم لا يشترط في عباراته أن يشتمل على الأكثر أو الأقوى في القياس، بل يلزم ذلك فما وضعت القواعد والضوابط النحوية إلا لضمان سلامة القرآن من اللحن وفساد الألسن.

توطئة: (التعريف بالعالم وبمؤلفه):

١- التعريف بابن عصفور:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) تلقى علمه على يد أشهر علماء عصره، كأبي علي الشلوبين الذي لازمه عشر سنين حتى ختم عليه كتاب سيبويه.

ألّف ابن عصفور العديد من الكتب منها: الأزهار، وإيضاح المشكل، وعمل على شرح بعض الكتب منها: ديوان المتنبي، والمعرّب في النحو، والجمل للزجاجي^(٢).

٢- التعريف بشرح الجمل :

هو (شرح جمل الزجاجي) ألّفه ابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار بإشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، يتضمن ثلاثة أجزاء طبع لأول مرة سنة ١٩٩٨م. تضمن الكتاب شرحاً لما ذكره الزجاجي في كتابه (الجمل)، قسم كتابه على مجاميع وطوائف نحوية وصرفية ولغوية، أبتدأ بالأبواب النحوية زاد في عدد بعضها ولجأ إلى حذف غيرها، وعمل على توحيد بعض الأبواب جاء شرحه مقسماً على فصول وأقسام لم يستعرض خلالها ما قاله الزجاجي إلا نادراً فخالف بهذا ما كان يفعله شراح المتون قبله^(٣).

المبحث الأول: المحال النحوي بين النحاة وابن عصفور:

المطلب الأول: المحال النحوي في العربية:

١- المحال (لغة):

هي لفظة أخذت في اللغة من الجذر (حول)، والحوّل عند الخليل: سنة بأسرها، فهي من يحول حولاً وحوّلاً وأحال الشيء: إذا أتى عليه حول كامل وإنّ المحال في الكلام: ما حول عن وجهه وكلام مستحيل: محال^(٤)، وقالوا عن المحال: ((ضد الممكن، وهو اسم مفعول من أحيل فهو محال))^(٥).

٢- المحال (اصطلاحاً):

هو ((ما يمتنع وجوده في الخارج كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد))^(٦)، وهو عند الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ): ((ما أحيل من جهة الصواب إلى غيره، ويراد به في الاستعمال: ما اقتضى الفساد من كل وجه))^(٧).

فالمحال النحوي من المصطلحات التي عرّفها العلماء قديماً وأشار إليها سيبويه في باب الاستقامة من الكلام قسم الكلام حينها إلى مستقيم حسن ومستقيم كذب ومحال عذب، كقوله: سوف أشرب ماء البحر أمس^(٨).

وفسر السيرافي معنى المحال عند سيبويه بنقض الكلام في أوله، كقولنا: آتيتك غداً وسأتيتك أمس، وأنّ المحال عند السيرافي هو ما أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى ويبيّن أنّ قوماً زعموا اجتماع المتضادات في معنى المحال كالقيام والقعود وما أشبه ذلك فالمحال عندهم هو ما لا يصح وجوده، وإنّ الكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول قائل: آتيتك غداً، وسأتيتك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والخلل والمحال لا يوجد فالكلام هو المحال كما أنّ الكلام هو الكذب^(٩).

واستعرض عبد القادر البغدادي هذا المصطلح وأشار إليه قائلاً: ((وجائز عندي أن يقال محال لكل ما لا يحصل معناه من الخطأ والكذب من حيث تأميل المحال في اللغة المغير عن الصواب المزال عن طريق الصحة، فمن كذب وأخطأ في قولهم يفهم عنهم فقد أمال))^(١٠).

وإنّ مصطلح المحال يرتبط عند العرب بالعلل والضرائر التي جوزتها المذاهب فهو يتبع نقيضه (الجائز) في أغلب المواضع فما كان جائزاً عند قوم لورود السماع يقابله محال عند آخرين غيرهم ولنفس السبب^(١١).

المطلب الثاني: خلاف النحاة حول جواز المحال النحوي:

اتسعت اتجاهات الخلاف بين المذاهب والعلماء ولاسيما في ما يخص القواعد النحوية الموضوعة والمحددة في الزمان والمكان، فخلافتهم جرت تحت صور المناظرات التي كانت تقام في مجالسهم، فبعد أن تعدى النحو مرحلة النمو والتطور بدأت التقسيمات والخلافات تزداد وتتطور^(١٢).

فحاول كل عالم الانتصار للمذهب الذي ينتمي إليه ولشيوخه بالاعتماد على ما يستحصله من لهجة سمعها ولم تصل للآخرين أو توجيه نحوي جديد خاص بالتراكيب لم يصل لغيره، أو على بيان ضعف رأي المخالف بقدر مذهب بما ورد عن السماع أو القياس^(١٣)، ولأجل ذلك قال الرياشي مادحا مذهبهم: ((إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد وأكلة الكواميخ))^(١٤).

فهو بهذا ينتصر لمذهبه ولعلماءه ويذم غيره من المذاهب، فنشأت لأجل ذلك الخلافات التي كانت لا تخلو من الإيجابية، فقد ساهمت في حفظ اللغة من الضياع بأساليبها ولهجاتها الفصيحة التي لم تشملها قواعد النحويين من الضياع والنسيان، فعندما بنى بعض النحاة قواعدهم على المطرد والشائع من كلام العرب وطرحوا ماعده ووصفوه بالغلط والشذوذ والندرة.

وجدنا بعد ذلك طائفة أخرى خالفتهم من العلماء والمذاهب لم يسلموا بما قالوه فعدوا ما وصفه الجمهور بالشذوذ أو الخطأ فصيحا في الاستعمال معتمدين في ذلك على قراءة سبعية متواترة أو على لهجة فصيحة، فكثرت لأجل ذلك الأساليب وتنوعت وجاز لأجلها ما كان محالا^(١٥).

وبعد دراسة كتاب ابن عصفور في شرح الجمل وجدته يكثر من نقل الآراء المتخالفة بينها بين فئات جوزت المحال النحوي وأخرى منعت ذلك ومنهم ابن عصفور الذي كان من أشد المعارضين لمن جوز محالا خالف به القواعد الموضوعية وأخص منهم الأخفش الذي جوز المحال النحوي وكان يعضد رأيه بالأدلة السماعية^(١٦)، وكذلك وجدت أهل الكوفة والبغداديين من أشد المجوزين للأوجه النحوية التي عدها ابن عصفور محالا^(١٧)، وغيرهم من العلماء ومنهم: (يونس، الكسائي، الفراء، المبرد، السيرافي، المازني، الفارسي، ابن درستويه، ابن ملكون)^(١٨).

ولا يشترط في المحال النحوي المذكور عند ابن عصفور أن يكون محالا عند الجميع، فقد يكون محالا عند فئة أو عالم أو مذهب ما ويجوز عند غيرهم لعدة أسباب يستندون بها لجوازه وعدم امتناعه، وأحيانا أجدهم يجوزون محالا بشروط هم يضعونها^(١٩).

ونجد خلاف ابن عصفور مع النحاة ممن جوز المحال النحوي عنده في حديثه عن عامل النصب في المستثنى، فقال ابن عصفور: ((منهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (إلا) انتصب بما في (إلا) من معنى الفعل، وهذا المذهب خطأ؛ لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصا باسم واحد (إلا جرا))^(٢٠).

فالقاعدة عند ابن عصفور تقول: أنَّ الحرف إذا كان مختصاً باسم لا ينصبه بل يجره، فمن المحال عنده نصب الاسم بـ(إلا)، ثم يضيف مفنداً هذا الرأي مستنداً على (غير) في رأيه، فإن (غير) عنده تنصب وفقاً للقاعدة ولن تسبق بـ(إلا)، ويذكر بعد ذلك الفساد في قولهم من أنَّ (إلا) تحمل معنى الفعل، فالمعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال وهذا محال آخر عنده حتى وإن جوزه غيره^(٢١).

ثم يغلط مذهباً قاله أبو سعيد السيرافي وابن الباذش بعدما جؤزا وجه نصب الاسم بعد (إلا) بالفعل بواسطة (إلا) تشبيهاً بالظروف، فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد (إلا) بمنزلته فعده غلطاً؛ لأنه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل^(٢٢).

ثم نجد ابن عصفور ينقل جوازاً عن الكسائي في جعله من المخالفة سبباً في حدوث النصب لأنَّ الكلام بعد (إلا) في قولنا: (قام القوم إلا زياداً) منفي عنه القيام وما قبلها موجب له، وعد محالاً باطلاً عند ابن عصفور؛ لأنه لو كان كما قال الكسائي لوجب النصب في قولنا: (ما قام زيدٌ لكن عمروً)^(٢٣).

فالتعميم الذي ذهب إليه الكسائي وجعله قاعدة لم يستند بسببه إلى صحة الرأي؛ فلذلك جعله ابن عصفور محالاً لعدم انطباقه على جميع المسائل المتخالفة في النص والجمل، ثم يفسد ابن عصفور رأياً آخر جوزه الفراء، فقال ابن عصفور : ((منهم من ذهب إلى أنَّ (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خفت نون (إنّ) وأدغمت في (لا)، وجعلت كالكلمة الواحدة وإذا نصبت ما بعدها غلبت حكم (إنّ) والخبر محذوف، وإذا رفعت غلبت حكم (لا) فعطفت وهو مذهب الفراء، وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل))^(٢٤).

وإنَّ السبب في فساد هذا الرأي عند ابن عصفور في أنَّه لو جاز في هذا الموضع لجاز في (ما قام إلا زيداً)؛ لأنَّ هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إنّ)، وكذلك الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع وبالجمله فهذا المذهب دعوى لادليل عليها، وإنَّ الصحيح عند ابن عصفور أنَّ الاسم بعد إلا انتصب عن تمام الكلام وهو يكون بمنزلة التمييز^(٢٥).

ولتحليل هذه المسألة تتبع الآراء بين ثانيا الكتب النحوية فوجدت أنَّ الوجه الأول نسب للمبرد، فقال المبرد في مقتضبه: ((ما جاءني أحدٌ إلا زياداً) و(ما مررت بأحدٍ إلا زياداً)، وذلك لأنَّك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أنَّ زياداً منهم، فلما قلت: إلا زياداً، كانت بدلاً من قولك: أعني واستثني))^(٢٦)، وتبعه في هذا الرأي الزجاج فجوزه^(٢٧).

وعضد ابن مالك هذا الرأي وجعله حاصل كلام قاله سيبويه، فقال ابن مالك: ((حاصل كلام سيبويه أن (إلا) هي الناصبة لما استثنى بها، إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول أو غلط فيما تأول))^(٢٨).

وهذا الوجه غلطه ابن عصفور وذكرت ذلك مسبقاً، ورفضه السيرافي، فقال عنه: ((وهذا غير صحيح؛ لأننا نقول: أتاني القوم غير زيد، ولا يجوز أن تقول: استثنى غير زيد، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد له إذا كان منصوباً من ناصب))^(٢٩).

فاعمل النصب في المستثنى عند السيرافي الفعل، قال في ذلك: ((والذي يوجب القياس والنظر الصحيح أن ننصب زيداً بالفعل الذي قبل (إلا)، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به))^(٣٠)، وهذا الرأي وافقه فيه ابن الباذش ولكنه ردّ وعدّ محالاً عند غيرهم؛ لأنهم عدوه فعلاً لازماً والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء وكذلك هذا الرأي يتنافى مع قولهم: القوم إخوانك إلا زيداً، فنصب زيداً وليس ههنا فعل البتة^(٣١).

ويعلل البصريون اختيارهم للفعل كعامل نصب في المستثنى، فقالوا: ((إنما قلنا: إن العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر))^(٣٢).

ونجد بعد ذلك أن السيرافي يفسد ماذهب إليه الكسائي والفراء وقبل ذلك يتأول للكسائي سبب اختياره وجوازه لهذا الوجه دون غيره، فنذكر أن الكسائي احتج بظهور عامل النصب بعد (إلا) فجعل (زيداً) على ذلك وهو بعد (أن) في قوله:

(إلا أن زيداً لم يقم)، فإذا قلت: (قام زيد لا عمرو) لم تقل: (قام زيد لا أن عمراً لم يقم)^(٣٣).

ثم يجعل السيرافي ماذهب إليه الكسائي محالاً في العربية وفاسداً: ((والذي يفسد به قول الكسائي أن (أن) إذا وقعت بعد (إلا) فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه فلو قيل: (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)؛ فلـ (أن) موضع من الإعراب وهو نصب وعامله هو العامل في (زيد) إذا نصب، فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع أن))^(٣٤).

بعد ذلك نتوصل إلى أنّ جواز المحال ظهر نتيجة للخلافات وتعدد الآراء فما كان جائزاً عند الكسائي والفراء والمبرد وغيرهم، عدّ محالاً وفاسداً باطلاً عند غيرهم.

المبحث الثاني: المسببات التي جوّزت المحال النحوي:

المطلب الأول: الأدلة الاحتجاجية:

تعد الأدلة الاحتجاجية أحد الأسباب المهمة التي بسببها جوّز المحال النحوي في شرح الجمل لابن عصفور وتمثلت تلك الأدلة بأدلة سماعية وقياسية اعتدّ من خلالها ابن عصفور بالمسموع في تجويز المحال ونقل عن غيره استنادهم على تلك الأدلة، فسار ابن عصفور على نهج من سبقه من العلماء فقدم السماع على غيره من الأدلة، فهو أفصح الأدلة وأصدقها، قال السيوطي فيه: ((كل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك))^(٣٥).

وهو الأساس في تعديد القواعد النحوية، فابن عصفور قد يجوّز محالاً لورود السماع والقياس^(٣٦)، وقد يرفض قولاً جوّز المحال لعدم ورود السماع^(٣٧)، فينقل عن العلماء ما جوّزوه و هو محالاً وبين كيف استندوا إلى النصوص المسموعة من القرآن والقراءات والشعر و ما قالتها العرب من كلام منشور، وإنّ أكثر المواضع التي جوّز فيها المحال كان ابن عصفور يرجعها للضرورة الشعرية واضطرار الشاعر فيها، وكان يدافع كثيراً عن المطرد الشائع ويخالف دون ذلك، فيقول: ((وهذا خطأ؛ لأنّه لم يكتر كثرة توجب القياس))^(٣٨).

ونجد أثر الأدلة الاحتجاجية كسبب على جواز المحال في شرح جمل الزجاجة لابن عصفور في حديثه عن ما يشبه اسم الفاعل من الصفة المشبهة، ويراد بها: كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ويراد بالخصوص هنا أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث^(٣٩)، فلأخفش رأياً آخر نقله ابن عصفور قائلاً: ((فأمّا أبو الحسن الأخفش فيجري من هذا صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث، نحو: (مررت برجل حائض البنت وبامرأة خصي الزوج، ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب))^(٤٠)، وهذا الذي جوّزه الأخفش وهو من كلام العرب يعدّ محالاً عند ابن عصفور وغير صحيح عند جميع النحويين، بدليل قول ابن عصفور: ((وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند

جميع النحويين؛ لأنّ هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلّا ما سمع ولم يسمع من كلامهم، مثل: (مررت برجل حائض البنت) ولا (بامرأة خصي الزوج))^(٤١).

وعند تتبعي لهذه المسألة وجدت أنّ الكسائي وافق الأخفش فيما قال وجوّز^(٤٢)، وعدّ هذا الوجه قبيحاً عند ابن السراج^(٤٣)، ثم يفند أبو حيان القول القائل موافقة البصريين أو الكسائي أو الفراء لما قاله الأخفش^(٤٤)، ويبين أنّ ما جوّزه الأخفش عدّ محالاً عند الجرمي فقال: ((وقال الجرمي في الفرخ: اعلم أنّه محال أن تقول: (مررت بامرأة خصي البعل) و(مررت برجل حائض المرأة)، فلا يكون من الخضاء تأنيث ولا من الحيض تذكير))^(٤٥).

فما سمعه الأخفش عن العرب عدّ محالاً عند النحاة فبسبب ماسمع وقالته العرب جوّز الأخفش هذا القول .

المطلب الثاني: التأويل:

لعب التأويل الدور الكبير في جواز المحال النحوي لما يؤديه من دور في توجيه الخلافات النحوية والنصرة لأحد الآراء المختلفة المتضمنة تعدد الروايات الشعرية ومنا نتج من تنوع في التقدير والتفسير، فما التأويل إلّا: ((النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاحظة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها))^(٤٦).

وإنّ فكرة بيان دور التأويل تقوم على ردّ الفروع إلى الأصول وفق منطق تأويلي ينظر في المستعمل ويحاول بالقياس والتعليل أن يجد له أصلاً يعود إليه، وهذا العمل الذي قام به التأويل لم يكن لأجل تقديم المستعمل؛ وإنّما لإيجاد تخريجاً له يوافق من خلاله المنطوق والمكتوب مع القاعدة النحوية^(٤٧)، فهو قائم على الخلاف وما يتضمنه من آراء نحوية قبلت بالمسألة على قواعدها وآراء أخرى تخالفها فظهر تأويل نطقه المجوّزون للمحال والرافضون له، فهو: ((إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلّا بها فلا تأويل))^(٤٨).

وقد أشار ابن عصفور إلى أثر التأويل في جواز المحال في مؤلفه شرح جمل الزجاجة وتميزت طريقة عرضه باعتراضه على من خالف الأصل في القاعدة النحوية وينسبها للقلة والندرة أو للضرورة الشعرية

(٤٩)، وأحياناً يتأول ابن عصفور ما يخالف الرأي الجائز فينشيء محالاً سببه التأويل (٥٠)، وإن ما تأوله العلماء في كتاب ابن عصفور كان لأجل إثبات المعنى أو تحديد العامل (٥١).

ونجد أثر التأويل كمسبب لجواز المحال في إشارة ابن عصفور إلى عمل صيغتي (فعل) و (فعل)، إذ نقل لنا خلافاً دار بين سيبويه والمبرد فسيبويه أجاز إعمالها والمبرد منع ذلك فتأول المبرد سبب المنع في أن (فعل) اسم فاعل من (فعل) و (فعل) لا يتعدى، وكذلك (فعل) اسم فاعل من (فعل) الذي لا يتعدى فهو إذن كفعله لا يتعدى، فالإعمال محال عند المبرد وجائز عند سيبويه وتبعه ابن عصفور وعدّ الذي ذهب إليه المبرد فاسداً، ثم يتأول ابن عصفور سبب فساد، فالكلام عنده لم يقع إلّا في (فعل) و (فعل) الواقعين موقع (مفعول) (٥٢)، ثم يستدل بما ورد عن سيبويه من سماع، فقال: ((إن سيبويه لم يقل ذلك إلّا بعد ورود السماع بإعمالها، فمن الدليل على إعمال (فعل) قوله (٥٣):

حتى شاهها كليل موهنا عملً بانئت طراباً وبات الليل لم ينم

ف (موهن) منصوب ب(كليل)، ومن الدليل على إعمال (فعل) قوله (٥٤):

حذرّ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

فأعمل حذاراً في (أمور) (٥٥).

ثم ينقل ابن عصفور ما تأوله المبرد في قول الشاعر (٥٦):

أو مسحلّ شنجّ عضادةً سمحج شرابة ندب له وكلوم

ففي هذا البيت أعمل (شنجاً) في (عضادة) النصب وهذا الأمر لم يكن كذلك عند المبرد؛ لأنّ (عضادة) عنده منصوبة على الظرفية كأنه قال: (في عضادة سمحج)، ثم بيّن أنّ الظروف لا ينكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائح الأفعال، وأمّا الذي ينكر إعمالها منية المفعول به (٥٧)، وهذا الكلام عدّ ابن عصفور فاسداً محالاً فردّ على المبرد قائلاً: ((لأنّ (عضادة) اسم للقوائم، والأسماء اسم الزمان والمكان لا تجعل ظروفًا تقاس، وأيضاً فإنّ المعنى يفسد؛ لأنّه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه في الجري بحمار منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد في وصفه بالجري فثبت أنّ (سنجاً) هذا بمعنى (مشنج) كأنه قال: (مشنج عضادةً سمحج) (٥٨).

وبعد تتبعي لهذه المسألة في بعض الكتب النحوية وجدت السيرافي ينقل لنا رفض النحاة لرأي سيبويه في هذه المسألة، قال السيرافي: ((فقال النحويون: هذا غلط من سيبويه بيّن؛ وذلك أنّ (الكليل): هو البرق

معناه البرق الضعيف وكذا (رجل كليل) إذا كان ضعيفاً وفعله لا يتعدى كقولك: (كلّ، يكل)، ولا تقول: كلّ زيد عمراً، و(الموهن): الساعة من الليل فهو ينتصب على الظرف^(٥٩).

ثم يرد ابن مالك على من غلط سيبويه، قائلاً: ((وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه؛ وإنّما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أنّ فاعلاً قد يعدل به إلى (فعل، فعل) على سبيل المبالغة كما يعدل به إلى (فعل، وفعل، ومفعول))^(٦٠)، وردّ ابن مالك مدافعاً عن سيبويه عن ما استدل به من قول الشاعر^(٦١):

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

فقال ابن مالك: ((فإنّ سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله، وإنّما عمل القدرح في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقولين وقد جاء إعمال (فعل) فيما لا سبيل إلى القدرح فيه وهو قول زيد الخيل:

أتاني أنّهم مزقون عرض جحاش الكرملين لهم قديد

فأعمل مزقاً وهو (فعل) عدل به للمبالغة عن مازق^(٦٢)

ووافق بعد ذلك أبو حيان الأندلسي وعبد القادر البغدادي رأي سيبويه ورفضوا تأويل المبرد وعدّ غير صحيح وغير جيد عندهم^(٦٣)، فالسبب في رفض أبي حيان لرأي المبرد؛ لأنّه يتنافى فيه صدر البيت وعجزه، لأنّه قال: وباب الليل لم ينم^(٦٤)، وتأول أبو نصر بن هارون على من جعل من (موهن) ظرفاً بفساد المعنى، وإنّ (موهنأ) لو كانت ظرفاً لوصف البرق بالضعف في لمعانه وإذا كان بهذه الصفة فكيف يسوقها وهو لا يدل على المطر ولكن البرق قد تكرر لمعته واشتداده ودوامه يدل على المطر الذي أتعّب الوهن ؛ لأنّه كلما هبّ ذهبّت الظلمة فلذلك عدى الكلّيل إلى الموهن^(٦٥).

وأما ماتأوله المبرد في لفظة (عضادة) في جعلها منصوبة على الظرفية فقد وافق في هذا الرأي أبا عمرو بن العلاء، وجعلها أحمد بن ولادة منتصبة كانتصاب حسن وجه عبد فليس مثله ؛ لأنّ هذا الوصف إنّما يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو معرفاً بالألف واللام كقولك: هو حسن وجهها، وأضاف أنّ (شنج عضادة سمحج) بمنزلة إذا تؤول على ما قال: هو حسن وجه طويلة؛ لأنّ السمحج الطويل على وجه الأرض فلو جاز قول ذلك لقلنا: هو حسن وجه ظريفة أو طويلة ومع هذا فهو في النعت أقبح^(٦٦).

وضعف أبو حيان رأي المبرد؛ لأنّ الأسماء تنصب ظرفاً بقياس^(٦٧)، وخالف عبد القادر البغدادي رأي المبرد في المسألة السابقة وجوّز نصب (عضادة) على المفعول؛ لأنّه تكثير (شانج) و(شانج) في معنى

ملازم، وأضاف متاولاً: ((ولو كان ظرفاً لكان المعنى أنّ المسحل شنج في ناحية السطح مهين، قد شغفه عضها ورمحها فكيف يشبه أحد ناقته بمسحل هذه صفته، والذي يحتج لسيبويه أيضاً أنّ العضادة ليست من الظروف؛ لأنه يريد بالعضادة حينها وأعضادها))^(٦٨).

فالنحاة في أغلب المواضع يتخالفون في الرأي ثم يستنبطون تأويلاً يجوز لأجله المحال أو يجعلون من الجائز محالاً فكل منهم مذهبه وثقافته وبيئته والتي بسببها لن يجتمع أصحابها إلا نادراً.

المبحث الثالث: حكم ابن عصفور على من جَوَز المحال:

المطلب الأول: مصطلحات رادفت المحال:

يترادف (المحال) مع مصطلحات لغوية أخرى في العربية أشار إلى بعضها ابن عصفور في شرح الجمل، ليؤكد بها محدودية الموضوع النحوي وضوابطه التي يمنع تجاوزها فيخرج لأجلها الأصل المعهود في المسائل، وما نصت عليه العربية لأجل الضرورة أو الندرة، إذ أنّ المصطلحات المتعلقة بالحكم النحوي يمكن تقسيمها إجمالاً إلى قسمين الأول: (مصطلحات الإباحة) وتشمل (الجائز، الممكن، غير الممتنع، الصحيح..) والثاني: (مصطلحات الحظر) وتشمل: (الممنوع، الممتنع، غير صحيح، غير الجائز، لايجوز، مرفوض، محظور...)، ونسب (المحال) إلى القسم الثاني فهو يحمل نفس المفهوم ومن العلماء من اعترض على ذلك؛ لأنه يحمل خصائص أخرى غير الدلالة يترتب عليها تبعات تظهر من خلال توظيفه^(٦٩).

وإنّ هذا الأمر الذي قالوه لا يتعارض معها في المعنى، فقالت لتفسير ذلك الدكتورة خديجة الحديثي: ((فالمحال حكماً من الأحكام عنده يطلقه على الممتنع الذي لايجوز التلفظ به من العبارات لعدم إمكان وقوع معناها))^(٧٠)، فالمحال والممنوع حكمان لعدم جواز وجه في الإعراب وغيره وإن عبّر عن ذلك بمصطلحين مختلفين^(٧١).

وإن المصطلحات التي أشار إليها ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي هي:

١- منع: أشار ابن عصفور إليه إلى أكثر من موضع في كتابه^(٧٢)، فالمنع في العربية: ((ما يطلق على الطرد وعلى المناقضة وهو عبارة عن منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل سواء أكان المنع بالسند أو بدونه))^(٧٣)، ويرتبط هذا المصطلح بأفعال أخرى تدل على الكف، منها (الحصر، الكف،

الحجب، البخل...^(٧٤)، وذكر ابن عصفور هذا المصطلح عن الفارسي، فقال: ((واختلف في اسم المفعول من هذه الأفعال، فمن الناس من أجازهم ومنهم من منعه فمن منعه الفارسي))^(٧٥).

٢- (الجائز) المسبوق بنفي: استعمل ابن عصفور في حديثه عن المحال بما ينفي الجائر ك: (لايجوز، لم يجر، غير جائز، لا يجيزون)^(٧٦)، فالجواز في العربية: ((ما شرع فعله وتركه على السواء ويرادف المباح والحلال))^(٧٧)، فعند ربط ابن عصفور هذا المصطلح بالنفي جعله يحمل معنى مناقضاً لمعناه، ونجد استعماله لهذا اللفظ في قوله: ((وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس))^(٧٨).

٣- (يتصور) المسبوق بنفي: ورد استعمال هذه اللفظة مسبوقة بنفي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور^(٧٩)، و(التصور) في العربية: ((حصول صورة الشيء في العقل وهو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات))^(٨٠)، وعند نفي المصطلح عند ابن عصفور حملت اللفظة معنى مغاير، وهو: لا يمكن أن تدرك بالعقل صورة ما ذكر فهو محال. فقال ابن عصفور مستعملاً المصطلح المنفي: ((وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر؛ لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة))^(٨١).

المطلب الثاني: حكم ابن عصفور في المسائل النحوية:

ألزم العلماء أنفسهم قديماً بقواعد نحوية ثابتة محددة بزمان ما وبيئة ما فحكموا على من جاء بغير ذلك بأحكام في أغلبها سلبية، فمن خالف تلك القواعد الثابتة عدّ خارجاً عن الضوابط وما جاء به عدّ محالاً؛ لأنه وسع بذلك قاعدة محددة منصوص عليها لها الشائع والمطرّد في أصولها وهذا هو المعتمد عندهم، فكل ما جاء مخالفاً لتلك القاعدة عدّ شاذاً نادراً قليلاً ضعيفاً.

فابن عصفور كان كحال من سبقه من العلماء يعتدّ كثيراً بالضوابط والقواعد المنصوص عليها، فلم يكن من السهل عنده تمرير جوازاً لمحالٍ نحوي يورده في كتابه حتى نجده يعترض وبشدة على قول القائل، وهذا ما وجدناه جلياً في مؤلفه شرح جمل الزجاجي وبأجزائه الثلاثة فلا تكاد تخلو مسألة من تعقب ابن عصفور لأراء العلماء ممن جوزوا محالاً نحوياً، وكان يستعمل للرد أو الحكم عليها ألفاظاً أو عبارات، كقوله: ((ما ذهبوا إليه ليس بشيء))^(٨٢)، أو يحكم عليه بالقلّة، فيقول: ((وهذا إذا ثبت فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه وهو مع ذلك خارج عن القياس))^(٨٣)، أو كقوله: ((قليل في الكلام لا يقاس عليه))^(٨٤).

فالقليل عند العرب حكم نحوي أطلقه العلماء على بعض الظواهر النحوية التي استجذت حينها ووسمت بالقليلة لضآلتها العددية أو لضعفها^(٨٥)، وقد يحكم ابن عصفور على الآراء المجوزة للمنع عنده بالفساد والباطل، كقوله في قول جوزه ابن درستويه: ((هذا فاسد لأنه دعوى لا دليل عليها))^(٨٦)، أو يقول: ((وهذا القول بين الفساد بأدنى تأمل))^(٨٧)، وقوله: ((وهذا باطل؛ لأنه لم يسمع من كلامهم))^(٨٨)، أو أنه يحكم على الرأي بالخطأ، فيقول: ((وهذا خطأ؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس))^(٨٩)، وغير ذلك^(٩٠).

وقد يحكم بالغلط على وجه استدل به بقراءة سبعية لابن عامر رضي الله عنه-، لأنها جاءت مخالفة للقاعدة النحوية في عدم الجواز بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الصريح، فقال ابن عصفور: ((ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم} (الأنعام: ١٣٧)، وهو غلط من ابن عامر، والذي غلطه في ذلك أن (شركاءهم) كان مرسوماً في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل الشام))^(٩١)، ثم يتأول ابن عصفور الكلام في أن الرسم يتخرج على أن يكون (الأولاد) مخفوضاً بإضافة (قتل) إليه، ويكون (الشركاء) بدلاً من (الأولاد) بدل شيء من شيء؛ لأن ولد الإنسان شريكه فيما يملكه^(٩٢).

فقد وافق ابن عصفور بهذا الرأي البصري، قال عن ذلك أبو حيان الأندلسي: ((الجمهور البصريين يمنعونها متقدمهم ومتأخريهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر))^(٩٣)، ورد أبو العباس السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) على من غلط القراءة والوجه الجائز فيها، فقال: ((وهذه القراءة متواترة صحيحة وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة، أما علو سنه فإنه قرأ على أبي الدرداء ووائلته بن الأسقع وفضالة بن عبد والمغيرة المخزومي))^(٩٤).

وبعد تتبعي لهذه المسألة القائمة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الصريح في بعض الكتب النحوية، وجدت خلال ذلك منع السيرافي لجواز ذلك وحكم على من جوّز ذلك بالخطأ^(٩٥)، وجوّ ابن مالك الفصل اختياراً لا اضطراراً لورود ذلك في السماع في قول رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم - ((هل أنتم تاركولي صاحبي))^(٩٦)، وبين إن قراءة ابن عامر قد جوزت ذلك وهو أفصح الناس، ومنها ماسمع عن العرب (ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها)، فضعف لأجل ذلك قول من خصه بالضرورة أو الغلط^(٩٧).

واستحسن ابن مالك قراءة ابن عامل و ما جاز فيها من فصل من ثلاثة أوجه، فقال: (إنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى من هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلا، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، والثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم يستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه))^(٩٨).

فابن مالك يجعل ما ورد من سماع عن القرآن من أفصح الأدلة واشترط قيام القياس عليها لا العكس، ويرى أبو حيان الأندلسي أن القرآن لا يلزم أن تكون عباراته كلها جارية على الأكثر ولا الأقوى في القياس، لأننا نجد فيه ما لا نجده إلا في الشعر؛ لأنه في منزع الأخذ بالعموم وملافة الكل بما تميل إليه طباعهم فلأجل ذلك اختلفت الأساليب وزاد التنقن^(٩٩)، واختار عبد القادر البغدادي المنع والمحال بالإجماع وحكم على قراءة ابن عامر بالوهم^(١٠٠).

الخاتمة:

في ختام رحلة طويلة قضيتها بين ثنايا شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، أتقدم بالحمد والشكر لله تعالى في إنجاز البحث، ببركة نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام الصادق الأمين قدوة الأخيار في كل زمان و أفصح من نطق الضاد، وبعد التحليل والتتبع بين خلاف وتأويل وأدلة جواز لأجلها المحال توصلت إلى أهم النتائج، منها:

١. التزم ابن عصفور المذهب البصري ودافع عنه وخالف من خالفهم فاتخذ من كتاب سيبويه وآرائه الشعب الصحيح في نظره فصار عليه في اختيار الوجه الصائب.
٢. حكم ابن عصفور بعبارات جريئة للرد على من خالف المحال عنده، فلم يتردد عن وصف الرأي الذي يخالفه بالفساد والباطل، وكان يتأول للرد على أغلب الآراء التي تخالفه ولاسيما أقوالاً للأخفش والمبرد.

٣. عول ابن عصفور على المطرد الشائع في الكلام الموافق للقواعد والأقيسة، و لا يعتد بالقليل أو النادر، إذ كان يتحجج بنسبتها للضرورة الشعرية والاضطرار اللهجي أو الوزني ليعلل سبب عدم موافقته لها واعتمادها ضمن القواعد النحوية.
٤. حفظ العلماء لنا ممن جؤزا المحال ماسمع في اللغة من الضياع والنسيان بأساليبها وتراكيبها والخلاف حولها، فتكونت مادة أخضعها العلماء للشرح والتحليل والتتبع فظهرت بذلك تراكيب أخرى توافقها محى عن بعضها حكم الشذوذ أو الندرة.

الهوامش:

- ١- الشاهد الشعري المتعدد في بناء القاعدة النحوية: ١
- ٢- ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ٢١٠، ومعجم المؤلفين: ٢٥١/٧
- ٣- شرح جمل الزجاجي: ١١-١٢
- ٤- ينظر: العين: ٣/ ٣٩٧-٣٩٨
- ٥- المطلع على ألفاظ المقنع: ٤٧٧
- ٦- التعريفات: ٢٠٥، وينظر: التعريفات الفقهية: ١٩٦
- ٧- الكليات: ٨٦٩
- ٨- ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥-٢٦
- ٩- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨٦
- ١٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٦/ ١٩٧
- ١١- ينظر: ظاهرة المحال في النحو والصرف: ٣٦٨
- ١٢- ينظر: الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف: ١٤
- ١٣- ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد: ١٥
- ١٤- الفهرست: ٨٢
- ١٥- ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد: ١٨-١٩
- ١٦- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٢٠-٢٢١، ١/ ٢٤٠
- ١٧- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٣٣-٢٣٤، ١/ ٢٤٤-٢٤٥
- ١٨- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٩-٣٠٠، ١/ ٢٧٤-٢٧٥، ١/ ٣٦٩-٣٧٠، ١/ ٣٩٨، و ١/ ٣٦٨
- ١٩- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٩-٣٨٠، و ٢/ ٦
- ٢٠- المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٤
- ٢١- ينظر: المصدر نفسه
- ٢٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٥
- ٢٣- ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٥
- ٢٤- المصدر نفسه
- ٢٥- ينظر: المصدر نفسه
- ٢٦- المقتضب: ٤/ ٣٩٠
- ٢٧- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٢
- ٢٨- شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٣

- ٢٩- شرح كتاب سيبويه: ٦٠/٣
- ٣٠- المصدر نفسه
- ٣١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١
- ٣٢- المصدر نفسه: ٢١٣/١
- ٣٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٦١/٣
- ٣٤- المصدر نفسه
- ٣٥- الاقتراح: ٢٢، وينظر: الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي: ٤٣
- ٣٦- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٤٦/٢، و٢٩٩/١، و١٨١/٢، و١٨٧/٢
- ٣٧- ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/١، و٢٥٧-٢٥٨، و٦/٢، و٢٦/٢
- ٣٨- المصدر نفسه: ١١٩/٢-١٢٠، و٢٣٦/٣
- ٣٩- ينظر: المصدر نفسه: ٢٦/٢
- ٤٠- المصدر نفسه
- ٤١- المصدر نفسه
- ٤٢- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٨١/٣
- ٤٣- ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/٢
- ٤٤- ينظر: لتذليل والتكميل: ١٢/١١
- ٤٥- المصدر نفسه
- ٤٦- أثر التأويل النحوي في فهم النص: ٢٤٩، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف: ٧
- ٤٧- ينظر: التأويل النحوي والتأويل الصرفي في فهم آيات القرآن: ٢٠٩
- ٤٨- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٠٠/٤، وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٥
- ٤٩- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩٩/١، و٣٠١/١، و٣٧٩/١
- ٥٠- ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥/١، و٢٧٥/١، و٢٩١/١
- ٥١- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢/٢، و٣٦٩-٣٧٠، و٣٧٩/١
- ٥٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٩/٢
- ٥٣- شعر ساعدة الهذلي: ٢٤٦
- ٥٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٥٧/٨
- ٥٥- شرح جمل الزجاجي: ١٩-٢٠
- ٥٦- ديوان لبيد: ١٠١
- ٥٧- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢١/٢
- ٥٨- المصدر نفسه
- ٥٩- شرح كتاب سيبويه: ٤٤٣/١
- ٦٠- شرح التسهيل لابن مالك: ٨٠-٨١
- ٦١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٥٧/٨
- ٦٢- الشعر في ديوان زيد الخيل: ٤٣، شرح التسهيل: ٨١-٨٢
- ٦٣- ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣١٤-٣١٥، وخزانة الأدب: ١٥٨/٨
- ٦٤- ينظر: التذليل والتكميل / ١٠ / ٣١٤-٣١٥
- ٦٥- ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٦٠/٨
- ٦٦- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ٧٠
- ٦٧- ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل: ٣١٦/١٠
- ٦٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٦٩-١٧٠
- ٦٩- ينظر: ظاهرة المحال في النحو والصرف: ٣٧١
- ٧٠- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٨

- ٧١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٩
- ٧٢- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩١/١، ٣٦٩/١، و٤٣٦/٢
- ٧٣- التعريفات الفقهية: ٢١٩
- ٧٤- ينظر: المصدر نفسه: ٨٠، و١٨٢، و٧٧، و٤٣
- ٧٥- شرح جمل الزجاجي: ٣٦٩/١
- ٧٦- ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣/١، و٢٤٠/١، و٢٦٢/١، و٢٨٥/١، و٢٩٩/١
- ٧٧- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة: ٧٥
- ٧٨- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩٩/١
- ٧٩- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٤/١
- ٨٠- التعريفات: ٥٩
- ٨١- شرح جمل الزجاجي: ٢٧٤/١
- ٨٢- المصدر نفسه: ٣٦٩/١-٣٧٠
- ٨٣- المصدر نفسه: ٤٠٦/١
- ٨٤- المصدر نفسه: ٢٣٦/٣
- ٨٥- ينظر: الشاذ عند الشريف الكوفي: ٢٢٩
- ٨٦- شرح جمل الزجاجي: ٧٥/١
- ٨٧- المصدر نفسه: ٣٨٥/٢
- ٨٨- المصدر نفسه: ١٢٧/٢
- ٨٩- المصدر نفسه: ١٢٠/٢
- ٩٠- ينظر: المصدر نفسه: ٣٥١-٣٥٢، و٢٩١/١، و٣١/٢
- ٩١- المصدر نفسه: ٢٤٣/٣
- ٩٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣/٣
- ٩٣- البحر المحيط في التفسير: ٦٥٧/٤
- ٩٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٦٢/٥
- ٩٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٤٢/١
- ٩٦- إعراب مايشكل من ألفاظ الحديث: ١٦٢
- ٩٧- ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٣/٣
- ٩٨- المصدر نفسه: ٢٧٧/٣
- ٩٩- ينظر: التذيل والتكميل: ٨٧/٧
- ١٠٠- ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب: ٤/٤٢٠

المصادر والمراجع :

- ابن السراج، محمد ابن السري(٣١٦هـ)، الأصول في النحو،، تد: عبد الحسين الفتلي، عام النشر: ١٤٣١هـ.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ط١: ٢٠٠٣م.
- الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تد: صدقي محمد، ط١: ١٤٢٠هـ.
- الأندلسي، محمد بن يوسف، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،، تد: حسن هنداوي، ط١: ٢٠١٣م.

- البركتي، محمد بن عميم التعريفات الفقهية، ط١: ٢٠٠٣م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تد: عبد السلام محمد.
- البغدادي المعتزلي، محمد بن إسحاق بن نديم (ت: ٤٣٨هـ)، الفهرست، تد: إبراهيم رمضان، ط٢: ١٩٩٧م.
- بينة محمد حسين، إشراف: د. خالد دومي، أثر الشاهد الشعري المتعدد الاستشهاد في بناء القاعدة النحوية، الأردن، جامعة اليرموك (رسالة ماجستير).
- التميمي، لأحمد بن ولادة، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحد: د. زهير عبد المحسن، ط١: ١٩٩٦م.
- الجرجاني، لعلي بن محمد الشريف (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات، تد: جماعة من العلماء، ط١: ١٩٨٣م.
- الحديثي، الدكتورة: خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط١: ١٩٧٤م.
- الحضرمي الأشبيلي، علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) شرح جمل الزجاجي، قدم له: فواز الشعار، إشراف: د. أميل بديع، ط١: ١٩٩٨م.
- رياض السواد، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره، جامعة ذي قار (بحث).
- الدكتور: عبد الفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، نشر: ١٩٨٠.
- الدكتور: محمد عبد الوهاب، الشاذ عند الشريف الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع (دراسة وصفية تحليلية)، جامعة الأزهر (بحث).
- الدكتور: محمد فريد، ظاهرة المحال في النحو والصرف، جامعة عين شمس، العدد (٤)، المجلد (٨٠)، (بحث).
- زيد الخيل الطائي، ديوان، صنعه: د. نوري حمودي القيسي.
- السمين، شهاب الدين أحمد (ت: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تد: أحمد محمد الخراط.
- السنيكي، زكريا بن أحمد (ت: ٩٢٦هـ)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تد: د. مازن مبارك، ط١: ١٤١١م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تد: د. عبد السلام محمد هارون، ط١: ١٩٨٨م.
- السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت: ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تد: أحمد حسن وعلي سيد، ط١: ٢٠٠٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، ط٢: ٢٠٠٦م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تد: محمد أبو الفضل إبراهيم، عام النشر: ١٤٣١هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تد: عبد الحميد هندائي، نشر: ١٤٣١م.
- شمس الدين، محمد بن أبي الفتح (ت: ٧٠٩هـ)، المطالع على ألفاظ المقنع، تد: محمود الأرنؤوط وياسين محمود، ط٣: ٢٠٠٣م.
- الطائي الجباني، محمد بن عبدالله (ت: ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تد: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، ط١: ١٩٩٠م.

- العكبري، لأبي البقاء (ت: ٦١٦هـ)، إعراب مايشكل من ألفاظ الحديث النبوي،، تد: د. عبد الحميد هنداي، ط١: ١٩٩٩م
- علي بن أحمد، الخلاف النحوي في المقتصد، جامعة أم القرى (رسالة ماجستير).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ) العين، تد: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.
- فلاح إبراهيم، إشراف: د. طه محسن، التأويل النحوي في الحديث الشريف،، جامعة بغداد، (أطروحة)
- كحالة، لعمر رضا، معجم المؤلفين، كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، تاريخ النشر: ١٤٣١هـ.
- لبيد بن ربيعة، ديوان، اعتنى به: أحمد خماس، ط١: ٢٠٠٤م.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تد: عبد الخالق عضيمة.
- مثنبة راضي، إشراف: د. عبد الكريم عوني، الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب، جامعة أم القرى، (رسالة ماجستير).
- مسعود خليل، التأويل النحوي والتأويل الصرفي في فهم آيات القرآن، العدد (١)، مجلة (٧٤)، (بحث).
- الهذلي، ساعدة بن جوبة، شعرساعدة، دراسة وتحقيق: ميساء قتلان، إشراف: د. حسين جمعة، جامعة دمشق